مبدأ سمو الدستور: تعريفه ومفهومه

مبدأ **سمو الدستور** يعني أن الدستور هو القانون الأعلى في الدولة، وهو الذي يحدد الإطار العام لتنظيم السلطات والعلاقة بينها وبين الأفراد، ولا يجوز لأي قانون أو تصرف مخالف له. وينقسم السمو إلى نوعين رئيسيين :**سمو موضوعي** و**سمو شكلي**.

أولاً: السمو الموضوعي

- **المفهوم:**

يشير إلى أن الدستور هو القانون الأعلى من حيث **الموضوع** أو **المضمون**؛ أي أنه يتضمن المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة وتحدد طبيعة نظامها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي .

- مثال: النصوص التي تؤكد على الديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان.

مظاهر السمو الموضوعي

1. **تقييد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية:**

جميع السلطات ملزمة بالتقيد بمبادئ الدستور وعدم مخالفته.

2. **الحماية الخاصة للمبادئ الأساسية:**

بعض النصوص الدستورية تكون محصّنة ولا يجوز تعديلها إلا بشروط صارمة، مثل المبادئ المتعلقة بسيادة الدولة أو الوحدة الوطنية.

3. **المراقبة الدستورية:**

إنشاء محاكم دستورية لضمان عدم تعارض القوانين العادية مع الدستور.

النتائج المترتبة على السمو الموضوعي

1. بطلان القوانين أو القرارات المخالفة للدستور.
2. تقييد حرية المشرع في إصدار القوانين بما يتفق مع المبادئ الدستورية.
3. حماية حقوق الأفراد وحرياتهم المنصوص عليها في الدستور.

ثانياً: السمو الشكلي

- **المفهوم:**

يعني أن الدستور يتمتع بسمو من حيث **الشكل**؛ أي أن الإجراءات اللازمة لوضعه أو تعديله تختلف عن الإجراءات العادية لإصدار القوانين .

- مثال: تعديل الدستور يتطلب موافقة أغلبية خاصة (مثل ثلثي أعضاء البرلمان) أو استفتاء شعبي.

مظاهر السمو الشكلي

1. **الإجراءات الخاصة لإعداد الدستور :**
   - إعداد الدستور عادة يتم من خلال جمعية تأسيسية أو استفتاء شعبي.
2. **الإجراءات الخاصة لتعديل الدستور :**
   - تتطلب إجراءات تعديل الدستور شروطًا أكثر صرامة من تعديل القوانين العادية.

النتائج المترتبة على السمو الشكلي

1. صعوبة تعديل النصوص الدستورية مقارنة بالقوانين العادية.
2. تثبيت الاستقرار القانوني والسياسي.
3. وضع الدستور في مرتبة أعلى من القوانين العادية.

الفرق بين القوانين الدستورية والقوانين العادية

وجه المقارنة	القوانين الدستورية	القوانين العادية
التعريف	قوانين تُصدرها السلطة التشريعية لتنظيم أمور معينة.	هي القوانين التي تُنظم المبادئ الأساسية للدولة.
مكانتها	تُعتبر القانون الأعلى في الدولة.	أدنى مرتبة من الدستور، ويجب أن تتوافق معه.
الإجراءات اللازمة لإقرارها	تتطلب إجراءات خاصة.	تصدر وفق الإجراءات العادية للتشريع.

القوانين العادية	القوانين الدستورية	وجه المقارنة
يمكن إلغاؤها أو تعديلها بسهولة نسبية.	تخضع للرقابة الدستورية لضمان سموها.	**الرقابة عليها**

النتائج المترتبة على اختلاف القوانين الدستورية عن القوانين العادية

1. **بطلان القوانين المخالفة للدستور:**
   أي قانون عادي يتعارض مع النصوص الدستورية يُعتبر باطلًا.
2. **الرقابة الدستورية:**
   يتم إنشاء هيئات أو محاكم دستورية لضمان التزام القوانين العادية بالنصوص الدستورية.
3. **ثبات المبادئ الأساسية:**
   يحمي السمو الشكلي والموضوعي القوانين الدستورية من التغيير المتسرع، مما يحافظ على استقرار النظام الدستوري.
4. **تقييد حرية المشرع:**
   المشرّع مُلزم بعدم مخالفة النصوص الدستورية عند وضع قوانين جديدة.